

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود من ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والبت فيها

إلينا هذا العام عدد غير مسبوق من الدول المقدمة لمشروع القرار، تطول قائمة أسمائها بحيث تتعذر قراءتها. ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن مشروع القرار ومضمونه يمثلان الإرادة الغالبة لجميع سكان العالم. وقد جرى التأكيد والتكرار مجدداً في العديد من المنتديات أن الفضاء الخارجي يشكل الإرث المشترك لجميع البشرية. وسيكون من أكبر أخطاء الجنس البشري أن يسمح بأن يصبح الفضاء الخارجي المجال المقبل لسباق تسلح بينما يعيش معظم الناس على الأرض في حرمان، الأمر الذي يحد من قدرتنا جميعاً على تحمل سباق تسلح ارضي في هذا المنعطف من التاريخ البشري، ناهيك عن سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نستمع هذا الصباح إلى الوفود التي طلبت منحها فرصة عرض مشاريع القرارات المتعلقة بالمجموعات التي سبق أن بحثناها. وبعد ذلك نتنقل، كما هو مبين في الوثيقة A/AC.59/CRP.2، إلى مناقشة مجموعة الأسلحة التقليدية.

وفي هذا السياق، يرغب مقدمو مشروع القرار في عرض نصهم على اللجنة الأولى للنظر فيه ولاعتماده. ولعل الأعضاء لاحظوا أن النص يشير، كما في الأعوام السابقة، إلى العديد من الاتفاقات الدولية السابقة ويؤكد، بما في ذلك الاتفاقات التي صيغت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح بغية التفاوض بشأن التدابير الممكنة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء

السيدة المراسي (مصر): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتولى عرض مشروع قرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/59/L.36. وما فتئ وفد مصر يحظى، مع وفد سري لانكا، لعدة سنوات بشرف تقديم مشروع القرار هذا في اللجنة الأولى ليلفت انتباه أعضاء المجتمع الدولي إلى خطورة حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد انضم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدول في اللجنة الأولى من تأييد مشروع القرار حتى يعبر عن الرأي العام للمجتمع الدولي حيال هذه القضية.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يقدم الاتحاد الروسي الآن، بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى اللجنة الأولى مشروع قرار كي تنظر فيه بشأن التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد (A/C.1/59/L.56).

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اتخذت الجمعية العامة للمرة الأولى بتوافق الآراء قراراً بشأن هذا البند، هو القرار ٦٨/٥٧. ولقد أكد العامان السابقان من جديد بوضوح على التطوير التدريجي لعلاقة الشراكة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وتوطيد روح التعاون بينهما. وبناء على ذلك، أصدر رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الإعلان المشترك بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. والمؤشر الأكثر أهمية على المستوى الجديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين هو حقيقة أنه لم يعد بعد الآن يعتبر كل منهما الآخر عدواً أو تهديداً استراتيجياً. كما يؤكد الإعلان من جديد على أن دولتنا شريكتان وأنهما يتعاونان للنهوض بالاستقرار والأمن والتكامل الاقتصادي بغية التصدي معاً للتهديدات والتحديات العالمية القائمة اليوم، وبغية تشجيع التوصل إلى حلول للصراعات الإقليمية.

ويشكل الطابع الحالي للعلاقات الروسية - الأمريكية عاملاً هاماً في الأمن الدولي، بما في ذلك إحراز تقدم مستمر في مجال نزع السلاح النووي. ويؤدي تنفيذ الالتزامات في هذا المجال دوراً رئيسياً في التعاون الثنائي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ولقد دخلت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي وقّع عليها في موسكو في أيار/مايو ٢٠٠٢، حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبموجب تلك المعاهدة، يلتزم الاتحاد الروسي والولايات

الخارجية. ويؤكد مشروع القرار من جديد على الطابع المكمل للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف. وهنا، نود أن نبرز أهمية تحقيق قدر أكبر من الشفافية بشأن جميع الجهود الثنائية في هذا الميدان.

ويقدر مقدمو مشروع القرار أن مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف لإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح، يضطلع بالدور الأساسي في التفاوض على الاتفاقات المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن هذا الموضوع. ويدعو مشروع القرار مؤتمر نزع السلاح إلى بدء العمل على تحقيق تلك الغاية. وإننا نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠٠٥ من إنشاء لجنة مخصصة معينة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تحظى بولاية متفق عليها. ونقدر في هذا السياق الإسهام القيم الذي تقدمه كل من الصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح بهدف تيسير تناول مؤتمر نزع السلاح لهذه المسألة.

ولقد كانت هناك عدة مقترحات إما لتغيير نص مشروع القرار أو لتعزيزه على أساس المواقف والأولويات الوطنية لبعض الدول. وفي هذا الصدد، فإننا نحترم تفضيل بعض الدول اتباع نهج تدريجي ومرحلي من أجل الوصول إلى حل لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، وبروح الوفاق والإقرار بالحاجة إلى التوفيق بين جميع الآراء، صغنا نصاً مشابهاً لنص العام الماضي مع إضافة آخر التطورات التقنية.

ونحن متنبهون، باعتبارنا مقدمي مشروع القرار، لأنه ينبغي لمشروع القرار أن يحظى بأكثر دعم إن لم يكن بالدعم الكامل حتى يمكن الإعراب عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في نص واحد. ولذلك، فإننا نأمل أن تتمكن جميع

المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ستظل نافذة، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، مع آلياتها الواسعة والمكثفة للتحقق. وعلاوة على ذلك يمكن، إذا وافق الطرفان، تمديد المعاهدة. وذلك يعني أن إمكانيات الدفاع الاستراتيجي لروسيا والولايات المتحدة لن تكون خاضعة للنظر بانتظام في الهيئات العاملة الثنائية التي أنشئت لذلك الغرض فحسب، بل ستكون أيضا خاضعة، لفترة طويلة مقبلة، للقيود المزدوجة والتكاملية بشكل متبادل لتلك المعاهدات.

ولا بد أن نذكر هنا أن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تمكّن من تخفيض القوات النووية الاستراتيجية إلى الحد الأدنى بدون تهديد الأمن الوطني لروسيا. وأعلن رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، في العديد من المناسبات استعداد الاتحاد الروسي لإجراء تخفيض لا رجعة فيه لقدرة روسيا النووية إلى مستويات أدنى حتى من تلك التي تنص عليها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

ويواصل الاتحاد الروسي، وفقا للالتزامات التي تعهد بها، اتخاذ خطوات متسقة لإجراء مزيد من التخفيض لأسلحته الهجومية الاستراتيجية بغية القضاء على المواد الانشطارية الفائضة الناجمة عن تفكيك الأسلحة التي لم تعد ضرورية للأمن الوطني. ونبّغ المجتمع الدولي، على أساس منتظم وبالتفصيل، بالنتائج المحددة لهذا العمل الدقيق والمعقد تقنيا والمكلف جدا. وعلى نحو خاص، قدم الاتحاد الروسي معلومات مفصلة عن هذه المسألة للدورة الثالثة التي عقدها مؤخرا اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم الانتشار. ويرد موجز للبيانات بشأن حجم تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في مشروع القرار الذي تقدمه.

المتحدة بتخفيض الرؤوس النووية الاستراتيجية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبأن تقتصر على كمية إجمالية لا تتجاوز ١٧٠٠ إلى ٢٢٠٠ وحدة لكل طرف. وبعبارة أخرى، فإن هذا التخفيض أكبر ثلاث مرات تقريبا من التخفيض الذي توخته المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

ويمثل هذا الالتزام خطوة كبرى صوب نزع السلاح النووي، ويحظى بأهمية كبيرة لإنشاء نظام امين للقرن الحادي والعشرين. وتكفل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أن عملية نزع السلاح والتحقق من الأسلحة والشروط تظل قائمة عندما لا تعود معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية نافذة ويجري التشكيك في الاتفاقات الأخرى بشأن التحقق. وسيحدث تنفيذ هذه المعاهدة تأثيرا حاسما على تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية، وسيكون إسهاما حقيقيا للاتحاد الروسي والولايات المتحدة في تنفيذ التزاماتهما بشأن نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولقد أنشئت لجنة ثنائية لتنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وفقا لأحكام المعاهدة. وفي ذلك السياق، يجري حاليا تبادل للمعلومات فيما يتعلق بامتثال الطرفين لالتزاماتهما والمسائل التي تعتبر متصلة بتنفيذ المعاهدة. وعقدت الدورة الأولى للجنة الثنائية في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وعقدت الدورة الثانية الأسبوع الماضي.

كما أن مسائل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي في سياق أوسع تشكل موضوع الحوار في إطار الأفرقة العاملة المنشأة تحت إشراف الفريق الاستشاري الروسي - الأمريكي المعني بمسائل الأمن الاستراتيجي. وإضافة إلى ذلك، فإن

انتشار أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب يجب الاضطلاع بها في امثال تام لمعايير القانون الدولي، مع أخذ المصالح الأمنية المشروعة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول بعين الاعتبار.

ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع الدول المشاركة في أعمال اللجنة الأولى، التي أبدت رضاها عن الجهود الثنائية التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لخفض ترسانتهما النووية الاستراتيجية وأيضاً لإقامة وتنمية علاقات استراتيجية جديدة بين دولتيهما. وندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار الذي عرضته روسيا والولايات المتحدة اليوم، وعنوانه "التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد" ونرجو أن يعتمد مشروع القرار المذكور بتوافق الآراء، كما كان الحال في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

السيد سنكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): هذا العام، تشترك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تقديم مشروع قرار عن "التخفيضات الثنائية في الأسلحة الخفض الثنائي للأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد"، وأود أنا أيضاً أن أذكر بضع نقاط فيما يتعلق بمشروع القرار الذي نطرحه.

مشروع القرار يمثل متابعة لقرار اعتمد بتوافق الآراء قدمه بلدانا في دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين. وتعرضت عدة عناصر في نص هذا العام بالتفصيل لمواضيع ذكرت في سابقه، ولكننا حاولنا أن نتجنب التكرار الحرفي لنقاط ورد ذكرها من قبل.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن اتخاذ تدابير فعالة فيما يتصل بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وفي مشاريع القرارات التي تتعلق بأنشطة

ومنذ عام ١٩٩١، تبذل أيضاً جهود جديدة في مجال نزع السلاح النووي استناداً إلى مبادرات رئاسية انفرادية للدولتين. ولدواع عملية، ما برح الاتحاد الروسي يقوم بمبادرات من جانب واحد للحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، التي سبق أن تكلمنا عنها في نطاق اللجنة الأولى في وقت سابق من هذه الدورة. ويجري الاضطلاع بعملية تدمير الرؤوس النووية وفقاً للقدرات التكنولوجية والمستويات الفعلية للتمويل المتاح. كما تواصل روسيا تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمعاهدات على نحو منتظم، وليس ذلك للحد من الأسلحة النووية فقط بل للحد من الأسلحة التقليدية أيضاً، وللقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة مجدداً الأهمية الملحة التي يتسم بها تعهد روسيا والولايات المتحدة المشترك، الذي أعرب عنه في الإعلان المشترك، بحشد الجهود الثنائية لمكافحة الأخطار والتحديات العالمية التي تواجه الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين، وما لهذا التعهد من وصلة وثيقة ومغزى دولي كبير. وتشمل تلك الجهود محاربة التهديدات المترابطة التي يشكلها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها. وسوف تساعد الخطوات العملية التي تتخذها روسيا والولايات المتحدة للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية على تحقيق تلك الأهداف بالتأكيد.

وبطبيعة الحال، من المستحيل تحقيق تلك الأهداف دون دعم دولي واسع النطاق. لذلك فإن روسيا والولايات المتحدة تؤكدان من جديد أهمية الامتثال للاتفاقات الأساسية المتعددة الأطراف، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى اتخاذ مجلس الأمن، بمشاركة فعالية من روسيا والولايات المتحدة، القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي أرسى أساساً متيناً لمكافحة السوق السوداء في أسلحة الدمار الشامل. ونود أن نشدد من جديد على أن مهمة مكافحة

إلى أبي أعتزم إتاحة وقت وحيز كافيين للسفير ثالمان يجري فيهما مشاورات غير رسمية. وأعتزم لذلك رفع الجزء الرسمي من هذه الجلسة حوالي الساعة ١١/٠٠. وسيأتي عرض القرارات في مجموعة الأسلحة التقليدية والحوار غير الرسمي غداً.

السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي الرئيس الحالي لمجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ، أدلي بهذا البيان باسم استراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وفانواتو وفيجي وناورو ونيوزيلندا وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبلدي ساموا.

إن مشكلة توافر الأسلحة الصغيرة واستعمالها على نحو غير مشروع مشكلة حقيقية للغاية بالنسبة للمجتمعات والبلدان في منطقة جزر المحيط الهادئ. وبالرغم من أن عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة في بلدان جزر المحيط الهادئ صغير بالمقارنة ببعض المناطق الأخرى، فإن إمكانية إساءة استخدامها كبيرة لإحداث أذى على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي بل ولزعزعة استقرار الحكومات. وفي منطقتنا، أدى امتلاك هذه الأسلحة غير المشروع واستعمالها غير القانوني إلى تفاقم مشاكل القانون والنظام والصراعات الداخلية، مما يعرض الحكم الرشيد والتنمية للخطر.

لتلك الأسباب، يعمل أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ بشكل دائم على إعداد وتنفيذ نهج إقليمي مشترك للحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وأحدث مثال على هذا النهج المنسق وعلى الالتزام المشترك بالتصدي للشواغل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة كان في حلقة العمل الإقليمية برعاية حكومات اليابان وأستراليا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، التي

الخفض النووي الثنائية، يحاول بلدانا أن يوضحا للمجتمع العالمي أنه يجري إحراز تقدم في هذا المجال الهام.

ويرحب مشروع القرار الحالي ببدء نفاذ معاهدة موسكو ويصف النتائج المترتبة على الجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا للحد من الرؤوس النووية الاستراتيجية من خلال تنفيذها. وبعض المواد الواردة في مشروع القرار بشأن عمليات إزالة قامت بها الولايات المتحدة لم يعلن عنها من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف مشروع القرار بتكوين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي علاقة استراتيجية جديدة وباستمرارنا في القيام بجهود تعاونية في عمليات الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وذلك من خلال اجتماعات اللجنة الثنائية لتنفيذ معاهدة موسكو، وفي أفرقة العمل المنشأة في إطار الفريق الاستشاري للأمن الاستراتيجي.

ولأن التخفيضات القسرية ليست العنصر الوحيد في جهودنا المستمرة لتنفيذ التزاماتنا الخاصة بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يبين مشروع القرار الخطوات الجاري اتخاذها لتنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن انحلال اليورانيوم العالي التخصيب أحل استخدامه كوقود لمفاعلات الطاقة. كما يشير إلى استمرار بذل الجهود بموجب اتفاقنا على موقف البلوتونيوم الذي يوصف بأنه لم يعد مطلوباً لأغراض الدفاع.

وترى الولايات المتحدة أن مشروع القرار يقدم صورة لتقدم مطرد في هذا المجال البالغ الأهمية، استناداً إلى الالتزام الراسخ من كلا البلدين بمواصلة التعاون بينهما. ونرجو أن يعتمد مشروع قرارنا مرة أخرى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سوف نبدأ الآن الجزء الخاص بالأسلحة التقليدية من مناقشتنا. بيد أني قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين في هذا الموضوع، أود أن أشير

برامج التدريب على المتابعة وإدارة المخزونات للبناء على التقدم المحرز مؤخرا في تحسين الأمن المادي لمستودعات القوة الدفاعية في المنطقة.

ويعتزم أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ رفع تقرير عن نتائج هذه الجهود إلى مؤتمر القمة السنوي القادم لقادة المحفل في سنة ٢٠٠٥، وإلى اجتماع في إطار الأمم المتحدة يعقد مرة كل سنتين معني بالأسلحة الصغيرة سنة ٢٠٠٥، وإلى المؤتمر الاستعراضي للأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة سنة ٢٠٠٦. وسيكون اللقاءان الأخيران هاميين في توحيد جهود المجتمع الدولي الجارية لبناء إطار مؤسسي قادر على التصدي لتهديد الأسلحة الصغيرة بطريقة كلية.

وعن طريق مبادرات عملية مثل حلقة العمل التي جرت مؤخرا في فيجي ستواصل بلدان جزر المحيط الهادئ اتخاذ نهج إقليمي منسق حيال التصدي لتهديد الأسلحة الصغيرة. وفي هذا السياق، أسندت ولاية إلى بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان وفقا لإعلان بيكيتاوا الذي أصدره قادة المحفل سنة ٢٠٠٠، والذي يرد فيه أن المساعدة ستقدم للعضو عند الطلب "على أساس كون جميع أعضاء المحفل جزءا من العائلة الممتدة لجزر المحيط الهادئ". وكانت للبعثة نتائج طيبة في سنتها الأولى، والسبب الذي لا يقل أهمية هو المشاركة المكثفة لعدد كبير من بلدان محفل جزر المحيط الهادئ. ومنذ بدأت البعثة عملها في تموز/يوليه ٢٠٠٣ أشرفت على سن تشريع ذي صلة وتسليم أو مصادرة ٣٧٠٠ قطعة سلاح غير مرخص بها، مما ساعد في استعادة الاستقرار والقانون والنظام، وقوى تدبير الموارد المالية ووضع أساس إصلاح الحكم على الأمد الطويل. وبعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان مثال في مجال التعاون على استجابة عملية من المنطقة لتهديد الأسلحة الصغيرة وغيره من التهديدات المتصلة به.

عقدت في فيجي في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويود أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ أن يشكروا الحكومة اليابانية والمركز الإقليمي على دعمهما السخي لتلك المبادرة.

وشكلت حلقة العمل لعام ٢٠٠٤، بتوطيدها نتائج حلقات العمل الإقليمية السابقة، منتدى لا يقدر بثمن لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ونهض أيضا بالنظر في طراز لمشروع قانون مراقبة الأسلحة أقره قادة محفل جزر المحيط الهادئ بوصفه أساسا لوضع تشريع ولتحسين التشريع ذي الصلة في نطاق الاختصاص الوطني. إن تحديد وردم ثغرات قانونية عن طريق تشاطر المعلومات والجهود المشتركة هما استراتيجيتان رئيسية في نهجنا لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة.

ووافق المشاركون في حلقة عمل فيجي على عدد من المبادرات العملية. الأولى تحديد حاجات المساعدة الوطنية، بما في ذلك أي متطلبات للمساعدة التشريعية والفنية. ولهذا الغرض ستضع أمانة محفل جزر المحيط الهادئ قلبا لمطالبات المساعدة الفنية وبناء القدرات للمساعدة في موازنة الحاجات المحددة مع الموارد الممكن توفرها.

والمبادرة الثانية هي استعمال التبليغ الوطني في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة بوصفه أداة لتطوير قاعدة معرفة أكثر جدارة بالثقة تعني بكميات الأسلحة الصغيرة ومصادرها واستعمالها وبالثغرات في تنفيذ الضوابط. وذلك التبليغ يوفر على نحو خاص آلية لتقاسم المعلومات والتغذية المرتدة وللمساعدة في جعل طراز مشروع قانون مراقبة الأسلحة مناسبا لكل من المتطلبات المؤسسية والتشريعية.

والمبادرة الثالثة هي الاستفادة من المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة للتبليغ. ورابعا، سنتفحص طرقا لزيادة تحسين الأمن في مجال الأسلحة الصغيرة في المحيط الهادئ، بما في ذلك وضع

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بجميع جوانبه وتقديم المساعدة إلى الدول لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ولجمعها هما البندان اللذان أود أن أتكلم عنهما. هذان البندان مترابطان، وبخاصة في سياق منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية حيث معظم البلدان انجرفت على نحو خاص في لولب الصراعات المسلحة المهلكة.

والشروع العديدة التي تسببها الحالة، التي نستمر في مشاهدتها - من قبيل تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير القانوني بها، والحركات غير المنظمة للجماعات المسلحة، وتشريد اللاجئين على نحو واسع النطاق، وتنامي الجريمة والخوف، والقبود على التحرك الحر للناس في بعض المناطق بسبب الأغنام المضادة للأفراد والذخيرة غير المنفجرة - عقبات حقيقية تعترض طريق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية، ومن خلال الأثر المرتد، في القارة الأفريقية.

واليوم يقدر بأنه يجري تداول حوالي ٤٢ ألف سلاح خفيف في بلدي، وبأن أكثر من ٤٠ ألف محارب سابق يحتاجون المساعدة في إعادة دمجهم. وبالنظر إلى خطورة الحالة فإن لدى حكومة الكونغو تصميمًا على مواجهة التحدي وهي لم تدخر جهدًا في إجراء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج الوطني لتسريح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم.

إن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والفضاء عليه هو أيضا أحد شواغلنا الرئيسية. وتعتمد حكومة الكونغو الاعتماد على الدعم الفني والمالي الذي يمكن أن يوفره المجتمع الدولي بقصد تعزيز التعاون فيما بين هيئاته ومنظماته الدولية ومنظمات

واستمر بالمثل التقدم السريع في جهود التخلص من الأسلحة في بوغينسفييل بابوا غينيا الجديدة. وكما يلاحظ في تقرير الأمين العام الذي قدم مؤخرًا إلى مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/771) فإن ١٨٤١ سلاحًا، أو ٩٢,٦ في المائة تقريبًا من مجموع الأسلحة المجمعة، قد دمرت. وهذا التقدم المطرد في التخلص من الأسلحة، فضلًا عن توظيف وتدريب مزيد من أفراد الشرطة، أسهم في تعزيز سلطة القانون والنظام والاستقرار في كل أنحاء المقاطعة.

وعلى الرغم من المنجزات والتقدم التي حققتها بلدان محفل جزر المحيط الهادئ فإننا لسنا في حفاة - ونحن بطرق كثيرة نعاني من الضعف - من الحضور والانتشار المزعزين اللذين تسببهما الأسلحة الصغيرة ومن كوننا مستهدفين من جانب تجار الأسلحة وغيرهم من الانتهازين عديمي الضمير. ونحن مصممون على مواصلة التصدي لهذه التهديدات والتحديات عن طريق العمل الإقليمي المتضافر.

السيد ليزونا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي على نحو خاص أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية التي تجريها لجنتنا التي أدخلت خلال هذه الدورة ابتكارًا يتمثل في تقسيم عملها إلى ثلاثة أجزاء: بيانات من جانب الوفود، وبيانات من جانب الخبراء - الجزء غير الرسمي - وعرض مشاريع القرارات. وعلى الرغم من أن هذا الترتيب لا يزال في مرحلته الأولى التجريبية فان وفد بلدي يود أن يهنئكم، السيد الرئيس، على المبادرة التي اتخذتموها والتي نأمل أملا قويا في أن تشق الطريق صوب حوار صريح ومثير ومفتوح. ونأمل أيضا في أنها ستقودنا على نحو صحيح صوب التحسين الذي نود أن نراه في فعالية أساليب عمل لجنتنا وبالتالي صوب إنعاش عمل الجمعية العامة.

سفير المملكة المتحدة، أظن بالأمس، عن حقائق التحديات المعاصرة. فإذا كنت قد فهمته فهماً صحيحاً أعتقد أنه قال إننا، ما دمنا نواجه شواغل وتحديات مشتركة، فينبغي أن ننظر بجدية في تنفيذ التزاماتنا.

إن وفدي يشاطره هذا الرأي، ولكن ينبغي أن أضيف أنه توجد علاقة مباشرة بين الامتثال لصكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبين الطابع العالمي لذلك الامتثال. وبعبارة أخرى، بينما نركز على وجوب الامتثال، علينا أيضاً أن نحث الدول الأخرى التي هي خارج نطاق تلك الأنظمة والتي لم تلتزم بعد بأن تصبح أطرافاً في الصكوك المتعلقة بالموضوع أن تفعل ذلك. إن الطابع العالمي والامتثال يجب أن يترافقا يداً بيد.

وفي العام الماضي أبلغ وفدي اللجنة بأن سيراليون، تمشياً مع مبدأ الطابع العالمي، هي طرفاً في معاهدة أوتواو التي تحظر الألغام. وأعربنا أيضاً عن التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال وبالامتثال لأحكام المعاهدة. وكما وعدنا، وبصرف النظر عن قدرتنا المحدودة، أرسلت سيراليون أول تقرير منها عن الامتثال للمادة ٧ إلى الأمين العام في وقت سابق من هذه السنة.

وأبلغنا أيضاً أننا دمرنا في الآونة الأخيرة جميع ما كان مقدساً لدينا من الألغام المضادة للأفراد - ومجموعها ٩٥٩ قطعة. وهذا العدد ليس بالكثير من الناحية النسبية. ولكن نظراً للآثار الإنسانية للاستعمال المتعمد أو اللمس العرضي، مثلاً، لعشرين من تلك القطع، نستطيع أن نقول إن سيراليون، بتدميرها ما كان مخزوناً لديها قد أسهمت إسهاماً محسوساً في أهداف إيجاد عالم خالٍ من الألغام.

لقد أسهمت سيراليون في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وفي تنفيذها، ويجري الآن النظر في سن تشريع تمكيني مناسب، امتثالاً للاتفاقية. ونحن، بالطبع، نتطلع إلى

ورابطات المجتمع المدني ابتغاء مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والتطبيق الفعال لبرنامج العمل. ولهذا السبب انضم بلدي، كما فعل في سنوات حلت، إلى بلدان أخرى في تقديم مشروع القرارين A/C.1/59/L.43 و A/C.1/59/L.21، المعنونين "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" و "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها".

السيد رووي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية):

لم يشترك وفد بلدي في المناقشة العامة أو في المناقشة المواضيعية أمس بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. بيد أننا نشاطر الآخرين قلقهم من أن هذه الأسلحة تشكل تهديداً أكبر للبشرية والأهم من ذلك أنه يجب فعل شيء ليس فقط لإيقاف انتشارها ولحظر استعمالها ولكن أيضاً لإزالتها من وجه الأرض.

واليوم لا ينصب تركيز المناقشة الموضوعية على التهديد فقط بل كذلك على حقيقة انتشار واستعمال ما يسمى بالأسلحة التقليدية. وأقول ما يسمى لأن هذه الأسلحة كما نعرف من خبرتنا المريعة في سيراليون، تسبب دماراً شاملاً، خصوصاً في الصراعات الداخلية. ولذا تدفعنا كل الأسباب لأن نقترح في مناقشتنا الموضوعية، ربما في العام القادم، النظر في كل ما نضعه الآن تحت عنوان "الأسلحة التقليدية"، في إطار مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وأود أن أتناول بإيجاز ثلاث فئات من تلك الأسلحة الأخرى أو الأسلحة التقليدية: أولاً، الألغام المضادة للأفراد؛ وثانياً الأسلحة المعينة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وثالثاً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسأنظر في كل منها من منظور العالمية والامتثال. لقد تكلم

أوضح عن حق أن التزام الدول بموجب القانون الإنساني الدولي ينبغي أن يتحول إلى تنفيذ مكثف لجميع جوانب برنامج عمل عام ٢٠٠١. ووفدي يشاطره هذا الرأي.

أعتقد أن علامة التعجب الواردة في بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت تتعلق، في رأينا بتأكيدنا على أن

”جميع تلك الأسلحة منشؤها دول أعضاء في اتفاقية جنيف وتقع في أيدي من ينتهكون تلك القواعد من خلال الضوابط غير الكافية على نقلها“ (انظر A/C.1/59/PV.6).

ومن خلال المشاركة النشطة في صياغة برنامج العمل وفي إقراره فإن سيراليون بهذا المعنى طرف في ذلك البرنامج. وبصرف النظر عن قدرتها المحدودة في التنفيذ، فإن سيراليون تبذل كل جهد في سبيل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة. ونحن نحاول فعلاً استعراض وتعزيز آلية التنفيذ الوطنية لدينا لإعداد تقريرنا للمؤتمر الذي تعقده الدول كل سنتين لعام ٢٠٠٥.

وسيراليون بوصفها أحد أوائل البلدان التي أيدت تمديد الوقف الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا لفترة ثلاث سنوات، تؤيد تمديد هذه المبادرة الإقليمية الهامة لفترة ثلاث سنوات أخرى. وتؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تحويل الوقف إلى صك ملزم قانوناً.

وسيراليون بوصفها ضحية للعواقب المخربة والمدمرة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها على نحو غير مشروع، ترى أن مبدأ سيادة القانون ينبغي إدراجه في جميع جوانب هذه الظاهرة، من التصنيع إلى السمسة، ومن النقل وإعادة النقل إلى التعقب والاستعمال. ولهذا السبب تؤيد صياغة واعتماد صكوك دولية ذات صلة وملزمة قانوناً،

المؤتمر الاستعراضي الأول الذي سيعقد في نيروبي، والذي نعتبره خطوة هامة نحو إدراك هدف إيجاد عالمٍ خالٍ من الألغام.

وإذ نتقل الآن إلى الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة التقليدية المعينة، أكدنا للجنة في العام الماضي أننا نأمل ملتزمين بسياسة الرامية إلى الإسهام، بقدر الإمكان، في تحقيق الطابع العالمي لكل الأنظمة المتعددة الأطراف لترتج السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الأنظمة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقانون الإنساني الدولي. وقد ذكرنا قلقنا بشأن المخاطر الناشئة عن وجود أجهزة متفجرة وبقايا متفجرة خلفتها الحرب في المناطق المأهولة بالسكان بعد الصراع في سيراليون. والواقع أن العسكريين لدينا قاموا بنجاح، منذ بضعة أسابيع، بتفجير قنابل لم يسبق تفجيرها على مسافة حوالي ٥٠ كيلومتراً من العاصمة، فري تاون.

وفي سبيل تعزيز اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة أودعت سيراليون في الشهر الماضي صك تصديقها وقبولها لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالبروتوكولات الأربعة وما أدخل عليها من تعديلات.

والجانب الثالث من الأسلحة التقليدية الذي أود أن أعالجه هو الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها على نحو غير مشروع. ورغم التسليم بأن برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ ليس ملزماً قانوناً، وبأن تقديم تقارير عن التنفيذ إلى الاجتماعات التي تعقد كل سنتين أمر طوعي، فإن وفدي يرى أنه ملزم سياسياً وأخلاقياً لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نقول أخلاقياً بسبب البعد الإنساني للمشكلة. إن ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عندما ذكرنا في الأسبوع الماضي بالربط بين آفة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعايير القانون الإنساني الدولي، قد

إن الانشغال الرئيسي لبلدي والمنطقتي دون الإقليمية وأفريقيا بصدد نزع السلاح هو مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالأسلحة من هذا النوع تمثل لغارتنا تحدياً حقيقياً للسلام وللإستقرار بالنسبة لدولنا ولأمن وتنمية شعوبنا.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة والتنافس الاستراتيجي، لم يعد امتلاك الأسلحة حكراً على الدول، وذلك بسبب انتشار الصراعات في مناطق معينة في العالم، بما في ذلك أفريقيا. والآن تتصادم الجماعات العرقية والدينية والمصالح الاقتصادية والمليشيات مع الكيانات ذات السيادة.

وخلال التسعينات، فقدت الدول في مناطق معينة في أفريقيا سيطرتها الحصرية على الأسلحة، وأفسحت هذه الحالة المجال إلى حد كبير أمام اللصوصية، مع ما يصحبها من الهجمات المسلحة واختطاف السيارات وأعمال القتل وإحداث الإصابات والاعتصاب أثناء الصراع المسلح. ويظهر من الإحصائيات أن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في العالم اليوم يتراوح ما بين ١٥٠ مليون و ٥٠٠ مليون من تلك الأسلحة خارج أي سيطرة عليها من جانب الدول.

ودفعت فداحة هذه الحالة رئيس جمهورية مالي إلى أن يطلب في عام ١٩٩٣ إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم المساعدة لمناهضة هذه الظاهرة في مالي وفي المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، دلت النتائج الإيجابية التي رأيناها في بلدنا على أهمية الجهود الواسعة النطاق من أجل تحقيق هذا الهدف. تلك النتائج الجوهرية هي ثمرة الإرادة السياسية للدول للانخراط في كفاح لا هوادة فيه ضد انتشار الأسلحة الصغيرة. كما أن الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في فرع أفريقيا دلالة بارزة على ذلك. وهنا أود

لأكبر قدر ممكن من جوانب المشكلة. وليس مدعاةً للدهشة أننا نود أن نرى صكاً دولياً ملزماً قانوناً وشفافاً بشأن تعقب ما تسمى بالأسلحة الصغيرة الفتاكة هذه، ووضع علامات عليها - تلك الأسلحة التي سببت مثل هذا الدمار الشامل للحياة والممتلكات في بلدان مثل سيراليون.

إن النقل غير المشروع والاستعمال العشوائي للأسلحة التقليدية وخصوصاً الأسلحة التي يطلق عليها، من باب لطف التعبير، اسم "الأسلحة الصغيرة والخفيفة" ليست مجرد تهديدات للسلام والأمن الدوليين، بل هي تضعف أمن البشرية يومياً. ولإيجاد برهان على هذه الحقيقة ما علينا إلا أن نستعرض العمليات الجارية والشبكة الحدوث التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفريقيا مثلاً.

السيد يوسف (مالي) (تكلم بالفرنسية): حيث أنني أتكلم للمرة الأولى أود أولاً، بالنيابة عن وفدي، أن أهنيئكم يا سيدي وأهنيئ من خلالكم أعضاء المكتب الآخرين بانتخابكم عن جدارة لترأس عمل هذه اللجنة. وما أبديتم من خبرة ومهارة شخصية في إرشاد مناقشاتنا منذ بداية عملنا، إنما هو ضمان واضح لنجاح مداولاتنا. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي في اضطلاعكم بتكليفكم.

إن هدف عمل لجنتنا هو مواجهة التحديات الرئيسية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة أشار إليها العديد من الوفود خلال المناقشة العامة.

ويفهم وفدي ويتشاطر الشواغل التي جرى الإعراب عنها بشأن نزع السلاح النووي والأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وخطر استحواذ الإرهابيين عليها. وهنا أود أن أؤكد للجنة استعداد جمهورية مالي للإسهام في الجهود الجماعية لنزع السلاح. بيد أن هذه التدابير يجب أن تتخذ في سياق إطار متعدد الأطراف.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط لا يزال مصيبة ذات نطاق عالمي. فالأسلحة الصغيرة تسبب حوالي ١٠.٠٠٠ إصابة كل أسبوع. وهذه مسألة تواجه كل بلداننا. والوصول السهل إلى هذه الأسلحة يزيد من تعقيد الصراعات، ويسهل الجريمة والإرهاب العنيفين، ويعوق إعادة الإعمار بعد الصراعات ويقوض التنمية المستدامة ذات الأجل الطويل.

والعوامل التي تؤثر في الطلب هامة بصورة خاصة حيال مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها. ولا بد لضبط الأسلحة الصغيرة أن يساعده خفض الطلب عليها، وهذا الخفض يرتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الصالح وبالثقة بالمؤسسات القوية.

وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تؤكد أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذا هو السبب في تطلع الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع جوهري وذي توجه مستقبلي للدول الأطراف في عام ٢٠٠٥، وهو آخر الاجتماعات التي تنعقد مرة كل سنتين قبل انعقاد المؤتمر القادم للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة في عام ٢٠٠٦.

والاتحاد الأوروبي نشط جدا في الميادين التي يغطيها برنامج العمل. وعدا عن برامج قوية جوهريّة لدى البلدان الأعضاء، يقدم الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٥٢ مليون يورو لبرامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كمبوديا وجنوب شرقي أوروبا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عمليات تدمير الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل في تنزانيا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون.

الإشادة بالتزام الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أود الترحيب بالتقدم الملحوظ الذي يتحقق الآن في وضع صك دولي يعنى بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة.

واليوم يتمتع بلدي الذي كان دائما في مقدمة ذلك الكفاح في غرب أفريقيا بشروة من الخبرة. ولقد عانت جمهورية مالي من ثورة مسلحة خلال التسعينات في المنطقة الجنوبية، ثم شكلت في عام ١٩٩٦ لجنة قومية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ جمعت تلك اللجنة ما يقرب من ٨٥٠ قطعة سلاح أحرقتها في احتفالات سمّتها شعلة السلام أقيمت في جميع أرجاء البلد. ومن هذا المنبر، أود أن أشكر الحكومة البلجيكية على مساعدتها الكبيرة لعمل تلك اللجنة.

وفي الختام، أود أن ألفت انتباه كل الوفود إلى مشروع القرار A/C.1/59/L.21 المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها" الذي تقدم به بلدي بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كي تعتمد لجنتنا. وأود، سلفا، أن أشكر كل الوفود التي ستفضل بتأييد القرار. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء مثلما حدث في الماضي.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المرشحة وهي بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدي رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهي آيسلندا والنرويج، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالمشاورات الموسعة التي يقوم بها الأمين العام بصدد اتخاذ خطوات أخرى لدعم التعاون الدولي في منع ومكافحة والقضاء على السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك بتقرير الأمين العام بشأن نتائج تلك المشاورات (A/59/181).

وفي عام ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي موقفاً مشتركاً يقتضي من كل دولة من الدول الأعضاء أن تتقدم بتشريع قومي من أجل التحكم في أنشطة السمسرة بصورة فعالة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن وضع تشريع قومي وقواعد وممارسات مقبولة إقليمياً بصدد أنشطة السمسرة أمر ضروري وعاجل. ويؤكد الاتحاد الأوروبي في الوقت ذاته على أنه بالإضافة إلى ذلك، من الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف وعالمي إزاء مشكلة السمسرة غير المشروعة. وتعزز هذا الأمر نتائج المشاورات الموسعة التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح. وإن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية بشأن السمسرة غير المشروعة لن يعرقل تقدم أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بتحديد الأسلحة وتعقبها.

وتقييم شهادات الاستخدام النهائي والتحقق منها هما جزء من عملية الترخيص المعقدة. والتحقق من المستلم ذو أهمية بالغة. لذلك، يشجع الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على تأييد المشاورات بصدد نظم شهادات الاستخدام النهائي الفعالة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، آخذين في الاعتبار أن التقييم والتحقق من المستخدمين النهائيين والاستخدام النهائي مهمان في الإقلال إلى الحد الأدنى من مخاطر تحويل السلع المصدرّة، وأن أي تحقيق، قبل الموافقة، يجب أن يتناول كل المعلومات المتوفرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، ويؤيد ذلك العمل تأييداً شديداً، ويرحب بعمل رئيس الفريق السفير تالمان. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء المشاورات غير الرسمية حول هذه المسألة وسيسهم بنشاط في إنجازها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الفريق العامل أن يجهد من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً. ويؤيد الاتحاد الأوروبي إدراج ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من متفجرات في ولاية للفريق العامل وفي الصك الدولي المشار إليه آنفاً. والمهم ألا يقيد على نحو لا لزوم له الحق في تقديم الطلبات لتعقب هذه الأسلحة.

كما أن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا حاجة إلى إيجاد هيئة دولية جديدة من أجل التعاون في تعقب الأسلحة. فينبغي استخدام الشبكات الموجودة حالياً. إلا أنه من المهم إنشاء مراكز تنسيق وطنية لتسهيل التدفق السريع والفعال للمعلومات ولطلبات التعقب. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأييده للاختتام الناجح لتلك المفاوضات الهادفة إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً يمكن من تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب وبطريقة يعتمد عليها.

ومسألة الأسلحة الصغيرة تتمثل إلى حد كبير في مشكلة نقلها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمليات الإقليمية الواسعة الحالية التي تهدف إلى دعم وضع ضوابط على عمليات النقل وتعزيز إدراج الحد الأدنى من الضوابط الدولية المشتركة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في برنامج عمل الأمم المتحدة. وسيعتبر التقدم في هذه المسألة خطوة هامة صوب تخفيض الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حدد اتفاق فاسينار تلك الجهود، غير أن الالتزام السياسي من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتوسيع نطاق قيود التصدير لتشمل منطقة المنظمة بأكملها، ومبادرة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية لتدويل تلك القيود بوصفها معيارا ذهبيا لنظم الدفاع الجوي المحمولة يدويا تحظى كلها بتأييد الاتحاد الأوروبي بصورة أكيدة.

وفي تاريخ لاحق من هذا العام سينعقد المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في نيروبي. ومؤتمر قمة نيروبي لعالمٍ خالٍ من الألغام - وهي التسمية التي أُطلقت الآن على هذا الحدث الهام - تتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم الهائل الذي أُحرز حتى الآن: إذ انضمت ١٤٣ دولة إلى الاتفاقية؛ وانخفض عدد الدول التي تتجرّس رسميا بالألغام الأرضية المضادة للأفراد من ٣٤ إلى صفر؛ وانخفض عدد الدول التي تستخدم فيها هذه الألغام من ١٩ في عام ١٩٩٧ إلى ما لا يزيد على خمس دول اليوم. ودمر أكثر من ٣٧ مليون لغم مخترنة، وطُهرت مناطق شاسعة من الأراضي الملوثة. وأهم من هذا، انخفض عدد الضحايا الجدد للألغام الأرضية، بين قتيل وجريح، بشكل كبير.

ولكن في الوقت ذاته، يتيح مؤتمر قمة نيروبي لنا الفرصة لوضع مسار لحل مشكلة الألغام الأرضية في السنوات القادمة. وما زالت التحديات الهامة باقية. وما زال دعم الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام وتحقيقه عالميا من الأولويات، وذلك لأن مخترنات هائلة من الألغام المضادة للأفراد ما زالت في حوزة الدول غير المنضمة إلى الاتفاقية. ولقد قام الاتحاد الأوروبي بمساعٍ كثيرة لتعزيز أوسع نطاق من التقيد بمبادئ الاتفاقية، ويحث الدول من غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها. والألغام الأرضية ما زالت تقتل وتجرح الآلاف من الناس الأبرياء كل عام وهي عقبة كأداء في طريق التنمية حتى الآن. وضمان الموارد المالية اللازمة لتحقيق الالتزامات المتعلقة بإزالة الألغام في إطار

وفي إطار الشفافية في مجال التسليح، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار المتعلق بخفض عتبة الإبلاغ الموجه إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بالنسبة لنظم ذخيرة المدافع ذات العيار الكبير. وهذا سيعزز من أهمية السجل في عدد من المناطق دون الإقليمية في العالم، وخاصة في أفريقيا. والآن تستطيع الدول الأعضاء إن أرادت أن تفعل ذلك أن تُضمّن تقاريرها السنوية إلى السجل عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مستخدمة التعاريف وسبل رفع التقارير التي تعتبرها مناسبة، وذلك كجزء من المعلومات الخلفية الإضافية.

ويُقدّر عدد نظم الدفاع الجوي المحمولة يدويا، في العالم كله، بـ ١٠٠ ٠٠٠ قيد التداول اليوم، ومن المعتقد أن الآلاف من تلك النظم معروضة في السوق السوداء، ويُفترض أن الكثير منها في حوزة الإرهابيين وغيرهم من الفاعلين خارج إطار الدول. ونظم الدفاع الجوي المحمولة يدويا فتاكة للغاية وسهلة الإخفاء وغير مكلفة. وهي لا تستخدم من جانب الثوار لأغراض حرب العصابات فحسب، بل أصبحت في السنوات الأخيرة وبصورة متزايدة أداة إرهابية من أجل تهديد الطيران المدني. هذا التطور يستحق اهتماما فوريا على نطاق عالمي.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالقرار الخاص بإدراج نظم الدفاع الجوي المحمولة يدويا في نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكما لاحظ الأمين العام، "سيساهم هذا في توسيع قاعدة الجهود الدولية المبذولة في وقف عمليات النقل غير المشروعة، ولا سيما في الحيلولة دون وقوع منظومات الأرض - جو القصيرة المدى هذه في أيدي الإرهابيين". (A/58/274، الصفحة ٥)

إن تلك الجهود الموسعة، في عدة منتديات متعددة الأطراف، تركز بوجه خاص على قيود التصدير. في البداية،

إسهامه البناء في مجال الاعتبارات والتطورات الخاصة بتطبيق المبادئ القائمة الآن في القانون الإنساني الدولي في إطار بقايا متفجرات الحرب وبتدابير الوقاية الممكنة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أيضا أن من الأهمية بمكان مواجهة الانشغالات الإنسانية والتنمية والاقتصادية الخطيرة التي تنبثق من الاستخدام غير المسؤول للألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وتسلسل التقارير الموثوق بها من المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق الصراع، ومن الدول أيضا، الأضواء على هذه الانشغالات. ولقد شهدنا تزايدا في إدراك الطابع الملح لمواجهة هذه المشاكل الإنسانية. وفي الوقت ذاته، نعتزف بأنه ما زال في الإمكان استخدام الألغام غير تلك المضادة للأفراد كأسلحة مشروعة تخدم أغراضا عسكرية تتعلق بالدفاع عن النفس وغيره من العمليات العسكرية الأخرى.

ومن الضروري إحداث توازن بين الانشغالات الإنسانية والاعتبارات العسكرية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يوجه الانتباه إلى الاقتراح المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد الذي قدمه ما يزيد عن ٣٠ دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية، بما فيها عدد من شركاء الاتحاد الأوروبي. ولقد قدمت بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا إسهامات هامة في العملية بصدد موضوعات مثل الفيتيل الحساس للألغام، والكشف عن الألغام ومشاكل الألغام التي توضع خارج المناطق المسورة أو ذات العلامات. ويرحب الاتحاد الأوروبي جدا بالجهود التي يبذلها المنسق من أجل تسهيل المناقشات وتحقيق التقدم في هذه المسألة.

ويجهد الاتحاد الأوروبي في الترويج لإنشاء آلية امتثال تنطبق على كل الأسلحة التقليدية المعنية. ولا بد أن يكون التبسيط والوضوح وجدوى التكاليف هي المبادئ التي توجه أيا من هذه المشاورات وآلية الامتثال. ويجب ألا

الخطوط الزمنية للاتفاقية هو تحد كبير في السنوات الخمس القادمة.

وبغية تخفيض عدد ضحايا حوادث الألغام، ومساعدة الضحايا وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يقدم الاتحاد الأوروبي المعونة إلى الدول والمجتمعات المحلية المتضررة بها. ومجموع جهود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يجعل من الاتحاد أكبر مساهم في أعمال الألغام في العالم أجمع. وتتسم أعمال الألغام بالتعاون الوثيق بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. ويحث الاتحاد الأوروبي كل الدول التي بوسعها أن تواصل هذا التعاون أو أن تنضم إليه على أن تفعل ذلك.

وسوف يشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية وعلى أعلى المستويات الممكنة في مؤتمر قمة نيروبي، ويشجع كل الدول على أن تفعل ذلك بغية توجيه رسالة واضحة مفادها أن مشكلة الألغام الأرضية هي مشكلة ذات نهاية ويمكن في الواقع حلها.

وفي العام الماضي، شهدت اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية اعتماد بروتوكول خامس بصدد بقايا متفجرات الحرب. وكان ذلك نجاحا من حيث الإجراء والجوهر: فمن حيث الإجراء، كانت المرة الأولى بعد عدد من السنين أبرمنا صكاً ملزماً قانوناً في ميدان تحديد الأسلحة؛ ومن حيث الجوهر، نعتقد أن هذا البروتوكول سيخفض بدرجة كبيرة من المخاطر البشرية للسكان المدنيين.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على دخول البروتوكول حيز النفاذ، ولقد صادق عليه عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي فعلا. ويهيب الاتحاد الأوروبي بكل دول اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية أن تبذل جهودها للتصديق المبكر، كما أن الاتحاد يقف على أهبة الاستعداد لزيادة

تكون عبئا على الدول الأطراف بلا مبرر، وأن تكون متمشية مع إجراءات الاجتماع ورفع التقارير الموجودة الآن. وينشط الاتحاد الأوروبي في التفكير بصدد كيفية إنشاء آلية فعالة. ونحن نشجع الدول الأخرى الأطراف على التفكير في ذلك وعلى اتخاذ مواقف مرنة أيضا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أخذا في الاعتبار أن قائمة المتكلمين لا تزال حتى الآن تشمل سبعة وفود أخرى، أقترح أن تتكلم هذه الوفود في جلستنا المقبلة.

والآن أعتزم رفع الجزء الرسمي من هذه الجلسة لكي يتمكن السفير أنطون تالمان، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة من أن يعقد مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٧.